



تفسير القرآن بين نص المعمصوم والاجتهاد: دراسة مقارنة بين المدرستين الإمامية والسنوية

الدكتور مصطفى عباسى مقدم

تدريسي في جامعة كاشان. إيران. كلية الآداب. فرع علوم القرآن و الحديث

abasi1234@gmail.com

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، النص والمرجعية، المعمصوم، المنهج التفسيري، المنهج السنوي.

كيفية اقتباس البحث

مقدم ، مصطفى عباسى ، تفسير القرآن بين نص المعمصوم والاجتهاد: دراسة مقارنة بين المدرستين الإمامية والسنوية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦، المجلد: ١٦ ، العدد: ١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط لآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.



مسجلة في
Registered
ROAD

مفهرسة في
Indexed
IASJ



Interpretation of the Qur'an between the Infallible Text and Ijtihad: A Comparative Study between the Imami and Sunni Schools

Dr. Mustafa Abbasi Moghaddam

Teaching at Kashan University. Iran. College of Arts, Branch of Qur'an and Hadith Sciences

Keywords : The Holy Quran, text and reference, the infallible, the interpretive method, the Sunni method.

How To Cite This Article

, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026, Volume:16, Issue 1.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](#)

Abstract:

This research begins with the central problem of the relationship between the fixed Qur'anic text and the changing human authority responsible for its interpretation. It focuses on the role of the infallible as the exclusive and necessary interpreter for understanding divine intent. The research adopts a comparative perspective between the Imami view, which views the sayings of the infallible imams as definitive interpretations emanating from divine knowledge and infallible, and the prevailing Sunni view, which places the process of interpretation within the framework of human ijtihad, subject to both correctness and error, relying on linguistic, rational, and transmitted tools. The research emphasizes that the Imami school relies on transmitted evidence, such as the verse "None shall touch it except the purified" and the Hadith of the Two Weighty Things, as well as rational evidence, which holds that a profound understanding of the divine text requires a mind protected from whims, a quality only found in the infallible. In contrast, it highlights the problems of the Sunni approach, such as the multiplicity and conflict of interpretations, their influence by historical and political contexts, the



intrusion of Isra'iliyyat and myths into some interpretations, and the absence of a unified standard for weighing opinions. This leads to methodological fragmentation and a loss of trust. The study reviews the characteristics of the interpretive approach of the infallible ones, which combines the apparent and hidden meanings of the text, linking understanding with practical application. It considers them not only interpreters, but also the true clarifiers and key to understanding the multiple layers of the Quranic text. It concludes that the fundamental difference between interpretation by opinion and infallible interpretation is one of authority and certainty. The former is based on variable human conjecture, while the latter is based on fixed divine knowledge. This ensures the integrity and unity of religious understanding and prevents deviation and conflicting interpretations that fragment the intellectual unity of the nation.

الملخص:

ينطلق هذا البحث من الإشكالية المركزية المتمثلة في العلاقة بين النص القرآني الثابت والمرجعية البشرية المتغيرة المسؤولة عن تفسيره، مركزاً على دور المعمصوم كمفسرٍ حصريٍّ وضروريٍّ لفهم المراد الإلهي، يتبنى البحث منظوراً مقارناً بين الرؤية الإمامية، التي ترى في أقوال الأئمة المعمصومين تفسيراً قطعياً صادراً عن علم لدنيٍّ وعمصوم من الخطأ، والرؤية السننية السائدة التي تضع عملية التفسير في إطار الاجتهاد البشري القابل للصواب والخطأ، معتمدة على الأدوات اللغوية والعلقية والنقلية. ويؤكد البحث أن المدرسة الإمامية تستند إلى أدلة نقلية، كآية "لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ" وحديث التقلين، وأدلة عقلية ترى أن فهم النص الإلهي العميق يتطلب عقلاً مصوناً من الهوى، وهو ما لا يتتوفر إلا في المعمصوم. وفي المقابل، يسلط الضوء على إشكاليات المنهج السنوي، مثل تعدد التفاسير وتضاربها، وتأثيرها بالسياقات التاريخية والسياسية، ودخول الإسرائييليات والخرافات إلى بعض التفاسير، وغياب معيار موحد لترجيح الأقوال، مما يؤدي إلى تشتت منهجه وفقدان للثقة. ويستعرض البحث خصائص المنهج التفسيري للمعمصومين، الذي يجمع بين ظاهر النص وباطنه، ويربط بين الفهم والتطبيق العملي، معتبراً إياهم ليسوا مفسرين فحسب، بل هم المبينون الحقيقيون والمفتاح لفهم الطبقات المتعددة للنص القرآني، ويخلص إلى أن الفارق الجوهرى بين التفسير بالرأي والتفسير المعمصوم هو فارق في المرجعية واليقين؛ فالأول قائم على الظن البشري المتغير، والثاني قائم على العلم الإلهي الثابت، مما يجعله ضامناً لسلامة الفهم الديني ووحدته، ومانعاً من الانحراف والتأويلات المتضاربة التي تقفت الوحدة الفكرية للأئمة.



المقدمة

يُمثل القرآن الكريم المصدر الأسمى للتشريع والهداية في الإسلام، والمرجعية العليا التي يُرجع إليها المسلمون في فهم العقيدة والشريعة. ومع تعدد المذاهب الإسلامية، اختلفت الرؤى حول كيفية التعامل مع النص القرآني، ومنْ له الصلاحية في تفسيره، وما هي حدود الفهم الفردي مقابل التفسير المعمصوم. وفي هذا الإطار، تبرز مسألة مركبة هي العلاقة بين النص القرآني والمرجعية التفسيرية للمعمصوم، وهي مسألة شديدة الحساسية في الفكر الإسلامي، ولا سيما عند المقارنة بين الرؤية الإمامية التي ترى للمعمصوم دوراً تأسيسياً في التفسير، والرؤبة المقابلة التي تُعلي من شأن الاجتهاد الفردي واللغوي في فهم النص.

يسعى هذا البحث إلى معالجة هذا الإشكال من خلال دراسة مقارنة بين الموقف الإمامي الثاني عشرى الذي يمنح المعمصوم دوراً محورياً في تفسير القرآن، باعتباره مفسراً بإلهام إلهي، وبين الرؤية التي تضع المرجعية التفسيرية في يد المجتهدين وأهل اللغة والعقل. ويعُد موضوع تفسير القرآن من قبل المعمصومين أحد أهم مفاصل التمايز بين المدارس الإسلامية، إذ ترى الإمامية أن المعمصومين هم المرجع الوحيد في الفهم الحقيقي للقرآن، بينما ترى المدرسة السننية أن باب الاجتهاد مفتوح وأن العلماء من أهل اللغة وأصول الفقه هم المؤهلون لتفسيره.

وفي ضوء هذا التمايز، يسعى البحث إلى عرض وتحليل عدة محاور أساسية، منها العلاقة بين النص القرآني والمرجعية البشرية في تفسيره، وحجية قول المعمصوم في التفسير، والمنهج التفسيري عند المعمصومين في التراث الإمامي، وتحليل مواقف الفرق الإسلامية من تفسير المعمصومين. كما سيتم استعراض نماذج تطبيقية من تفاسير الأئمة ونماذج من التفاسير بالرأي، لتقريب الفروق المنهجية والنتائج التفسيرية التي تنتج عن كل اتجاه.

ولا يخفى أن هذا الموضوع لا ينفصل عن أبعاد أخرى معرفية وكلامية وتاريخية، منها مفهوم العصمة وامتداد الوحي وسؤال حجية السنة. لذلك فإن البحث يتعامل مع فلسفة التفسير وطبيعة العلاقة بين الإنسان والنص الإلهي. وتكمّن قيمة هذا البحث في كونه يُسلط الضوء على الأسس التي يقوم عليها الفكر الإسلامي في تعامله مع الوحي، ويعيد طرح السؤال القديم المتجدد: من يملك سلطة تفسير كلام الله؟ وما هي شروط هذه السلطة؟

أهمية البحث:

تكمّن أهمية هذا البحث في كونه يتناول واحدة من أعمق الإشكاليات في الفكر الإسلامي، وهي علاقة النص القرآني بالمرجعية التفسيرية المعمصومة. هذه القضية لا تمسّ فقط مناهج التفسير، بل تمتد إلى البنية العقائدية والكلامية للأئمة الإسلامية، وتؤثر مباشرة على وحدة الخطاب الديني



ومصاديقه. كما أن الدراسة المقارنة بين المدرستين الإمامية والسننية تُظهر جذور الخلافات التفسيرية وتكشف عن الآثار المترتبة على غياب المرجعية المعمصومة أو وجودها.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى: تحليل العلاقة بين النص القرآني والمرجعية التفسيرية المعمصومة ومقارنتها مع النماذج التفسيرية الأخرى. وبيان الأسس العقلية والنقلية التي تستند إليها الإمامية في إثبات حجية تفسير المعمصوم وتقدير الآثار المترتبة على غياب المرجعية المعمصومة في المنهج التفسيري السنوي. وتقديم رؤية متكاملة حول دور المعمصوم في ضمان الوحدة التفسيرية ومنع الانحراف.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التعارض الجوهرى بين المدرستين الإسلامية الرئيسيتين (الإمامية والسنوية) حول شرعية تفسير القرآن ومرجعيته. في بينما ترى الإمامية أن التفسير المعمصوم هو الضامن الوحيد لفهم النص الإلهي، تعتمد السنوية على الاجتهداد البشري بمختلف أدواته، مما أدى إلى تعددية تفسيرية غير منضبطة وتناقضات عقائدية وفقهية.

السؤال الرئيسي:

ما دور المرجعية المعمصومة في تفسير القرآن الكريم، وما مدى حجيتها مقارنة بمناهج التفسير الأخرى؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما هي الأسس العقلية والنقلية التي تستند إليها الإمامية في إثبات حجية تفسير المعمصوم؟
٢. كيف تتعامل المدرسة السنوية مع تفسير المعمصومين، وما البديل المنهجي الذي تقدمه؟
٣. ما الآثار المترتبة على غياب المرجعية المعمصومة على المنهج التفسيري السنوي؟
٤. ما الفروق الجوهرية بين التفسير بالرأي والتفسير المعمصوم من حيث المصدر والنتائج؟
٥. كيف يمكن تقييم المنهج التفسيري للمعمصومين في ضوء النماذج التطبيقية الموروثة عنهم؟

الدراسات السابقة:

الكتاب الموسوم بـ (مناهج تفسير القرآن، من أبحاث السيد كمال الحيدري، د. طلال الحسن)، مؤسسة الهدى للطباعة والنشر ، بيروت لبنان، ٢٠١٦م، يتشابه هذا الكتاب مع دراستنا في كونهما يتتناولان مناهج تفسير القرآن ويركزان على أهمية المرجعية في عملية التفسير، خاصة فيما يتعلق بدور أهل البيت عليهم السلام أو المعمصومين في الفهم الصحيح للنص القرآني،



ويختلف عن دراستنا في كونه يتناول مقارنات أعمق بين المذاهب الإسلامية في حين أن دراستنا تركز بشكل حاد على المقارنة بين المنهج الإمامي والمنهج السنوي في التفسير. البحث الموسوم بـ(مصادر التفسير بالتأثير بين أهل السنة والإمامية الاثني عشرية. دراسة مقارنة)، روضة عبد الكريم محمد، مجلة العلوم الإسلامية/معد، جامعة المدينة العالمية/ مج ١، عدد ١، يتشابه هذا البحث مع دراستنا في كونه يدرس المقارنة بين المدرستين السنوية والشيعية في مجال التفسير، ويركز على التفسير بالتأثير كمصدر أساسي، مما يجعلهما يتقاطعان في الموضوع والمنهج المقارن، في حين يختلف البحث المذكور عن دراستنا في كونه يتركز على التفسير بالتأثير تحديداً، بينما تتناول دراستنا دور المعمصوم كمرجعية تفسيرية شاملة، بما يتجاوز النقل إلى البعد العقلي والكلامي.

البحث الموسوم بـ(الاختلاف بين السنة والشيعة في تفسير القرآن الكريم، آيات الأحكام نموذجاً)، السيد عاطف عبد النبي خليل، مجلة بحوث كلية الآداب، يتشابه هذا البحث مع دراستنا في كونه يركز على المقارنة بين المدرستين السنوية والشيعية في تفسير القرآن، ويسلط الضوء على الاختلافات المنهجية والعقدية بينهما، خاصة في فهم النصوص الدينية، وهو أكثر تركيزاً على الجانب التطبيقي والموازنات الفقهية، ويختلف عن دراستنا في كونه يختص بآيات الأحكام كنموذج تطبيقي، في حين أن دراستنا أوسع نطاقاً، حيث تتناول دور المعمصوم كمرجعية تفسيرية شاملة تتجاوز الجانب الفقهي إلى البعد العقائدي والكلامي، كما أن دراستنا تركز على التحليل النظري والفلسفي لقضية المرجعية التفسيرية وأسسها العقدي.

المبحث الأول

العلاقة بين النص القرآني كمراجع إلهي ثابت، وبين المرجعية البشرية في تفسيره. يمثل القرآن الكريم المرجعية العليا في الإسلام، بوصفه نصاً إلهياً ثابتاً ومحفوظاً. تبرز إشكالية العلاقة بين هذا النص المقدس والمرجعية البشرية المتغيرة المسئولة عن تفسيره. يتأثر الفهم البشري بالسياقات التاريخية والمناهج العقلية، مما يثير تساؤلاً حول ضرورة وجود مرجعية معمصومة لضمان الفهم السليم. تختلف المدارس الإسلامية في تحديد طبيعة هذه المرجعية بين اجتهادية أو معمصومة. تشكل هذه الإشكالية تحدياً مركزاً في الفكر الإسلامي. هنا تظهر الحاجة إلى دراسة العلاقة بين النص بوصفه خطاباً إلهياً، وبين المرجعية البشرية التي تحاول كشف معانيه. وقد اختلفت المدارس الفكرية الإسلامية في تحديد طبيعة هذه المرجعية ودورها، في بعضها يراها وظيفة العلماء المجتهدين باستخدام اللغة والسياق والقرائن، وبعضها يرى أن



المرجعية ينبغي أن تكون معصومة، لأنها هي وحدها القادرة على الفهم الكامل والدقيق للخطاب الإلهي دون أن تشوبه شائبة الانحراف أو القصور أو الخلل العقلي والمنهجي.^١

القرآن الكريم نفسه أشار إلى طبقات من البيان، فهو في بعض المواضع وصف آياته بأنها «آيات مُحْكَمَاتٌ» (سورة آل عمران، الآية: ٧) و«وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ» (سورة آل عمران، الآية: ٧)، وهو ما يستدعي التأمل في عمق النص، ويشير إلى أن ثمة طبقات من المعنى قد لا يدركها الإنسان العادي أو حتى العالم إلا عبر توجيه خاص أو علم لدني. ومن هنا، فإن العلاقة بين النص والمرجعية البشرية ليست علاقة حيادية، بل علاقة مليئة بالتوتر والتفاعل، حيث قد تتقاطع تفسيرات البشر مع مقاصد النص، أو تبتعد عنها، بحسب مدى صدقهم وأدواتهم ومرجعيتهم العلمية أو الدينية.

وبناءً على ذلك، يتضح أن السؤال عن طبيعة المرجعية في تفسير النص القرآني ليس سؤالاً شكلياً أو تنظيمياً، بل هو سؤال وجودي متعلق بمصدر الفهم، وبصحة العقيدة، وبسلامة الفقه والسلوك. فإذا كانت المرجعية البشرية تعتمد فقط على اللغة والعقل والتاريخ، فإن إمكانية الخطأ والوهم والتناقض تصبح واردة. أما إذا كانت المرجعية مستندة إلى المعمصوم، فإن التفسير يصبح خاضعاً لمعايير من العصمة والدقة والوحي.^٢

ومن هنا، تأتي أهمية البحث في هذه العلاقة الحساسة، لا بوصفها مسألة نظرية، بل بوصفها مسألة معرفية وأصولية ترسم ملامح الدين، وتحدد إطار التفاعل بين الإنسان والوحي، وتضبط حدود الاجتهاد ومرجعية التأویل. فالقرآن كما هو كلام الله، لا يمكن أن يترك للهوى، ولا أن يُفهم بمعزل عن إرادة الله، ولذلك كان لا بد من وجود مرجعية تضمن الفهم الصحيح، وهنا ينفتح الباب على مفهوم المعمصوم، ودوره في التفسير.

المبحث الثاني

حجية قول المعمصوم في التفسير والإمكان العقلي والنقلي لمرجعيته بعد عصر الرسالة:

يؤمن الإمامية بحجية تفسير المعمصوم للقرآن لكونه صادراً عن علم إلهي معصوم، بينما تختلف المدرسة السننية في تقييم هذه الحجية وحدودها. فهي تقف عند عصمة النبي فقط في حدود تبليغ البحث، ولا تمتد هذه العصمة بعد وفاته إلى أي شخص آخر، سواء من الصحابة أو التابعين أو العلماء. وبالتالي، فإنها لا ترى في أقوال أي أحد بعد النبي حجية قطعية في تفسير القرآن، وإنما تعتبر أقوال المفسرين . مهما عظم شأنهم . أقوالاً اجتهادية يُحتمل فيها الخطأ والصواب، ويُقبل منها ما وافق الدليل ويرد ما خالفه.^٣ وتنسق الإمامية في إثبات حجية تفسير المعمصوم إلى أدلة قرآنية كآية «لَا يَمْسُّ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (سورة الواقعة، الآية ٧٩) التي تُفهم على وجود طبقة



مطهّرة مؤهّلة لتفسيّر القرآن، وإلى روایات متواترة كحدیث التقلین الذي يجعل العترة المعصومة مرجعاً في فهم الكتاب، بالإضافة إلى منطق عقلي يرى أن فهم كلام الله العميق يتطلّب عقلاً مصوّناً من الخطأ والهوى وهو ما لا يتوفّر إلا في المعصوم. وبناءً عليه، فإن الإمامية ترى أن أقوال الأئمة (عليهم السلام) في تفسير القرآن ليست آراء اجتهادية، بل هي تبيّان حقيّي للمراد الإلهي، لأنّها صادرة عن علم خاص، وهو ما يسمّى أحياناً بـ"العلم اللدني"، وهو علم يُلهمه الله المعصوم، كما أللهم الخضر علمًا باطنًا في قصة موسى والخضر عليهم السلام. ^٣

يرى الفريق السني أن تفسير القرآن يقوم على الأدلة اللغوية والشرعية دون حاجة لمرجعية مقصومة بعد النبي، لكن هذا الموقف يواجه إشكالات منهجية تتعلق بضبط الاختلافات التفسيرية وغياب معيار موحد لتمييز الصحيح من السقيم، مما أدى إلى تناقضات كبيرة في تاريخ التفسير الإسلامي.^٥ وتطرح الإمامية إشكالية منهجية حول ضمان فهم القرآن دون مقصوم، وتسأل: كيف يترك الله الأمة بلا مبين مقصوم لمراده؟ وهذا يظهر أن الخلاف مع المدارس الأخرى ليس في درجة الحجية فحسب، بل في طبيعة التفسير نفسه؛ هل هو فعل بشري قابل للخطأ أم تجلٌ إلهي عبر المقصوم؟ وبالتالي فإن مسألة حجية قول المقصوم في التفسير ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالمنظومة العقائدية الشاملة لكل مذهب^٦

تؤكد الإمامية ضرورة استمرار المرجعية المعصومة بعد النبي لضمان تفسير صحيح للقرآن ومنع الانحراف، استناداً إلى أدلة عقلية ونقلية تبرر وجود مبين معصوم يحفظ وحدة الفهم الديني. والمعصوم هو الضامن لسلامة الدين، وليس فقط حافظاً للمعارف، بل هو مشرعٌ بالمعنى التفسيري، وشارحُ الوحي في امتداده التأويلي والروحي.^٧

من الناحية النقلية، يؤكد القرآن على حفظ الذكر عملياً من خلال وجود حجج الله في كل زمان. وبُيُظْهُرُ حديث التقلين الترابط الوثيق بين الهدایة والتمسک بالكتاب والعترة المعصومة. وتوکد الروایات أن الأرض لا تخلو من إمام معصوم كحجۃ باقیة، مما يجعل المرجعیة المعصومة جزءاً أساسیاً من البنية العقائدیة للإسلام.

وبالتالي، فالإمكان العقلي والنفلي لوجود مرجعية معصومة بعد النبي لا يمكن نفيه إلا بإبطال العقل والنقل معاً. فالضرورة العقائدية والمعرفية لوجودها قائمة، بل هي شرط في بقاء الدين حياً نقياً، غير خاضع لأهواء البشر وتأویلاتهم المتضاربة.^٨



المبحث الثالث

المنهج التفسيري للمعصومين في المدرسة الإمامية ومقارنته مع نقد الرؤى المخالفة.

يتميز المنهج التفسيري للمعصومين في التراث الإمامي بكونه نموذجاً شاملاً يجمع بين ظاهر النص وباطنه، مستنداً إلى علم لدني خاص لا إلى الاجتهد البشري القابل للخطأ. ومن أبرز سماته: تفسير القرآن بالقرآن لضمان نقاط الفهم، والمعرفة ببواطن النص وتأوياته المتعددة عبر الزمن. هذه الخصائص تجعله منهاجاً فريداً قائماً على الاتصال المباشر بمصدر الوحي. وقد ورد عن الإمام الباقر (عليه السلام): "لو وجدت لعلمي الذي آتاني الله عز وجل حملة لنشرت التوحيد والإسلام والدين والشريعة من القرآن"^٩، ويتميز منهج المعصومين في التفسير بربطه العضوي بين الفهم والتطبيق العملي، حيث يجعلون من القرآن منهج حياة وليس مجرد نصوص نظرية. فقد قدموا نماذج تفسيرية عملية كتفسير الإمام علي لآية «خَيْرُ الزَّادِ التَّقْوَى» (سورة البقرة، الآية: ١٩٧) بالإرشاد إلى التطبيق السلوكي، وتأكيد الإمام الصادق على البعد الولائي في فهم الآيات، كما اهتموا بكشف مقاصد الشريعة والحكم الكامنة وراء التشريعات، مما يعكس رؤية متكاملة للنص القرآني. ولم يقدمو تفسيرًا جامدًا شاملاً، بل نموذجاً حيًّا يتفاعل مع الواقع، مؤكدين بذلك على ضرورة استمرار المرجعية الحية القادرة على تأويل النص وفق مستجدات الزمان والمكان، وفي ضوء هذه النماذج والخصائص، يتبيَّن أن المنهج التفسيري عند المعصومين (عليهم السلام) ليس مجرد اجتهد ضمن المناهج الأخرى، بل هو المنهج المؤسَّس الذي يجب أن يُبُنَى عليه كل تفسير لاحق. فمن أراد الفهم الحقيقى للقرآن، لا بد أن يمر من خلال بوابة العصمة، حيث تكشف له حقائق الكتاب كما أرادها الله، لا كما تصورها المفسرون بحسب قدراتهم المحدودة.^{١٠}

تعد مسألة تفسير المعصومين للقرآن محوراً جوهرياً في الفكر الإسلامي، حيث تتبَّع المواقف منها تبَيَّناً يعكس الخلافات العقدية حول الإمامة والعصمة. فالمدرسة الإمامية ترى أن الفهم الصحيح للقرآن لا يتم إلا من خلال المعصوم، بينما ترفض معظم الفرق الإسلامية الأخرى هذه الحصرية، وتعتبر تفسير الأئمة مجرد اجتهدات بشرية قابلة للأخذ والرد كغيرها من تفاسير الصحابة والتابعين.^{١١}

ترى المدرسة الإمامية أن المعصومين يمتلكون علمًا لدنياً يؤهلهم لفهم الباطن الإلهي للقرآن، مما يجعل تفسيرهم مرجعًا قطعياً لا يقبل الخطأ. وهم ليسوا مجرد مفسرين بل مبينين للمراد الإلهي بتكليف رباتي، كما تؤكِّد ذلك النصوص التأسيسية كحديث التقلين وحديث مدينة العلم. ولهذا تجد



أن كتب التفسير الشيعية الكبرى، مثل "تفسير العياشي"، و"تفسير القمي"، و"البرهان"، وغيرهم، تعتمد اعتماداً كبيراً على الروايات المأثورة عن الأئمة في تفسير القرآن.^{١٢}

وترفض المدرسة السنوية عصمة أي شخص بعد الرسول، ولا تعرف بمرجعية تفسيرية معمصومة لأئمة أهل البيت، بل تعتبر أقوالهم اجتهادات بشرية تخضع للنقد والترجيح. وتعتمد في تفسيرها على مناهج لغوية واجتهادية متعددة، مما أنتج تفسيرات متعددة ومتغيرة ضمن مصادرها الرئيسية. ولهذا تجد أن التفسير السنوي متعدد المصادر، وقد يشتمل على أقوال متناقضة في تفسير الآية الواحدة، كما هو واضح في كتبهم الكبرى مثل "تفسير الطبراني"، و"القرطبي"، و"ابن كثير"، و"الرازي"، وغيرها. وتباين مواقف الفرق الكلامية الرئيسية من تفسير المعمصومين بشكل واضح، فالمعتزلة تعتمد العقل كمرجعية أولية وتخضع النصوص للتقدير العقلي وفق مبادئها الكلامية، دون منح أولوية خاصة لتفسير المعمصومين. بينما يتبنى الأشاعرة منهجاً كلامياً عقلياً خاصاً بهم، ويقولون موقفاً وسطاً بين النقل والعقل، مع رفضهم لأي سلطة تفسيرية حصرية. أما الصوفية فتحتو منحى ذوقياً وكشفيأً في التفسير، معتبرة أن الإلهام والكشف الروحي يمكن أن يمنحا فهماً خاصاً للنصوص، دون التقيد بمرجعية معمصومة محددة. وهكذا تظل جميع هذه المدارس غير معترفة بالمرجعية التفسيرية المعمصومة كما تقدمها المدرسة الإمامية.^{١٣}

يؤدي رفض المرجعية المعمصومة في التفسير إلى تعددية غير منضبطة في التأويلات وتناقضها، كما يظهر في وجود تفسيرات متعارضة خرافية في التراث السنوي، بينما يوفر منهج الإمامية معياراً صارماً للفهم لكنه يرتبط بإثباتات عقيدة العصمة التي ترفضها المذاهب الأخرى. وهكذا يبقى الاختلاف الجوهري حول مدى حاجة التفسير إلى مرجعية معمصومة. وهذا الاختلاف يبيّن أن مسألة تفسير المعمصوم ليست مجرد مسألة تفسيرية، بل هي قضية عقائدية متقدمة تتعلق بنظرة كل فرقة إلى الدين والقرآن ومصادر المعرفة.^{١٤}

المبحث الرابع

أثر غياب المرجعية المعمصومة على منهج التفسير في التجربة السنوية.

أدى غياب المرجعية المعمصومة في التجربة السنوية، والتي تمثل سلطةً نهائيةً ملزمة في فهم النص الديني، إلى بروز منهج تفسيري قائم على الاجتهاد البشري والرأي، مما نتج عنه تنوعٌ واسعٌ وتعددٌ في الرؤى والتأويلات. وقد تركت هذه القاعدة المنهجية آثاراً عميقاً تمثلت في تشظي الساحة التفسيرية وتضارب الآراء حول النص الواحد دون وجود مرجعية حاسمة تحسم الخلاف، كما جعلت التفاسير عرضة للتأثير بالسياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية السائدة، حيث تم توظيف بعض النصوص لخدمة أغراض السلطة أو تبرير الواقع القائم. بالإضافة إلى ذلك، ساهم



هذا الغياب في تسرب الكثير من الروايات الإسرائيلية والقصص الأسطورية إلى جسم التفسير، إن من أبرز نتائج غياب المرجعية المعمصومة في التجربة السننية هو دخول الإسرائيليات والقصص التلمودية في تفسير العديد من الآيات، لا سيما في القصص القرآني. فالكثير من المفسرين اعتمدوا على كعب الأحبار ووهد بن منبه وغيرهم في ملء الفراغ التفسيري، دون تحقق دقيق من مصداقية تلك المرويات، مما أدى إلى تشويه بعض الصور القرآنية، وإدخال مفاهيم غريبة عن روح الإسلام.^{١٥} ونتيجة لغياب المرجعية المعمصومة، لم يتم التوافق على منهج تفسيري موحد، فبعض المفسرين جعلوا من اللغة الأساس، وآخرون اعتمدوا العقل، وغيرهم أولوا النص وفق ذوق صوفي أو منهج فلسفى. وهذا التعدد المنهجي كان من جهة عالمة على حرية البحث، ولكنه من جهة أخرى أدى إلى فوضى معرفية في بعض الأحيان، لأن غياب السلطة المرجعية المعمصومة جعل باب التأويل مفتوحاً أمام الجميع، حتى ضعيفي العلم، كما إن كثرة الخلافات في تفسير النص القرآني، وتضارب أقوال العلماء، أوجد عند كثير من الناس شكًا في قدرة العلماء على فهم النص، بل وأدى إلى عزوف بعض المسلمين عن الرجوع إلى التفاسير، أو اعتماد فهمهم الشخصي للنص. وهذا أمر خطير، لأن الفهم الذاتي للنص من دون أدوات علمية قد يقود إلى الانحراف أو التطرف أو الغلو، كما رأينا في ظواهر الحركات المتطرفة التي فسّرت القرآن بمعزل عن أي سلطة دينية أو معرفية موثوقة.^{١٦}

المبحث الخامس

المقارنة بين التفسير بالرأي والاجتهاد، والتفسير المعمصوم.

تعد قضية التفسير بالرأي والاجتهاد، في مقابل التفسير الصادر عن المعمصوم، من أهم الإشكاليات المنهجية في علوم القرآن والتفسير. وهي قضية تمسّ جوهر الفهم الديني وشرعية المصدر التفسيري، إذ تتعلق بشرعية من يحق له أن يفسّر كلام الله، وما الحدود التي تحكم ذلك، وهل للعقل البشري أن يستقل بفهم النص القرآني، أم أن ذلك متوقف على جهة معينة لها شرعية خاصة، كالمعمصوم؟ وتتبع أهمية هذه المقارنة من أن لها تأثيراً كبيراً في توجيه فهم المسلم للقرآن، وبالتالي على تشكيل العقائد، والسلوك الفردي والاجتماعي.

ينبغي أولاً توضيح المقصود بـ"التفسير بالرأي والاجتهاد" وـ"التفسير المعمصوم". فالتفسير بالرأي هو التفسير الذي يعتمد على اجتهاد المفسر وفهمه الذاتي للنص القرآني، وفقاً لأدواته العقلية واللغوية والمعرفية. وقد يتتوّع هذا الاجتهاد بحسب خلفيات المفسر الثقافية، والفقهية، والمذهبية، بل وقد تتأثر نتائجه بالظروف السياسية والاجتماعية المحيطة به. أما التفسير المعمصوم، فهو التفسير الصادر عن شخص لا يخطئ في الفهم ولا يشتبه في التأويل، لأنّه مسند من قبل الله



تعالى، ومطلع على حقيقة القرآن ومقاصده، بل له اتصال خاص بالوحي، وإن لم يكننبياً. وهذا لا يكون إلا في المعمصومين من أهل البيت (عليهم السلام) بحسب الرؤية الإمامية.

لقد عُرف التفسير بالرأي منذ صدر الإسلام، وظهرت حوله مواقف متباعدة؛ فمنهم من اعتبره سبيلاً مشروعاً لفهم القرآن، استناداً إلى القواعد العقلية واللغوية العامة، ومنهم من رفضه رفضاً تاماً، كما في الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) والتي ورد فيها: "من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار"، وهي رواية تحمل دلالة تحذيرية شديدة. ومع ذلك، فإن كثيراً من المفسرين مارسوا هذا النوع من التفسير، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث دخلت آراؤهم في فهم النص، واستُخدمت القواعد الأصولية واللغوية والعلقية للوصول إلى المعاني، وأدى ذلك في بعض الأحيان إلى اختلافات وتناقضات حادة بين المفسرين، سواء في التفسير الفقهي، أو العقائدي، أو التاريخي.^{١٧}

أما التفسير المعمصوم، فهو تفسير له خصائص فريدة، تجعله منزهاً عن الخلاف والتناقض والانحراف، لأنّه صادر عن مرجعية معمصومة موصولة بالوحي ومطلعة على ظاهر وباطن القرآن. وقد أشار الإمام الباقر (عليه السلام) إلى أن القرآن له ظهر وبطن، وأن ما يُظهره المعمصوم من تأويل ليس متاحاً لكل أحد، بل هو من علومهم الخاصة. فالنعمصوم، بفضل العصمة، لا يفسر القرآن من منطلق الرأي الشخصي، ولا يخضع فهمه للميول أو الخفيات، بل هو "المبین الحقيقي" لكتاب الإلهي، وهو المصدق لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تأویلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (سورة آل عمران، الآية: ٧)، وقد فسر أئمة أهل البيت هذه الآية بأن "الراسخين في العلم" هم هم، لا غير.

وإذا أجرينا مقارنة موضوعية بين التفسير بالرأي والاجتهاد والتفسير المعمصوم، نجد أن: أولاً، التفسير بالرأي قد يكون صائباً، لكنه يحتمل الخطأ دائماً، بل يتعدد ويتفرق، تبعاً لتنوع المفسرين واختلاف مدارسهم ومذاهبهم. أما التفسير المعمصوم، فإنه واحد لا يختلف ولا يتناقض، لأنّه مستند إلى علم لا يعتريه الشك.

ثانياً، التفسير بالرأي لا يمكن أن يكون حجةً مطلقة، بل هو ظني غالباً، بينما التفسير المعمصوم يُعدّ حجة شرعية قطعية، لأنّ قائله لا يقول إلا بالحق، ولا يتكلّم إلا بعلم يقيني.^{١٨}

ثالثاً، التفسير بالرأي قد يتأثر بالثقافة اليونانية، أو الفلسفة، أو المنطق، أو البيئة السياسية والاجتماعية، كما رأينا ذلك في كثير من تفاسير المعتزلة، أو أهل الحديث، أو الصوفية، أو غيرهم. في حين أن التفسير المعمصوم يصدر من منبع خالص لا تشوبه هذه المؤثرات، لأنّه يتصل اتصالاً مباشراً بمراد الله.



رابعاً، التفسير بالرأي قد يتجرأ على الله ورسوله من حيث لا يشعر المفسر، فيدخل في معنى الآيات ما لم يرده الله تعالى، ويحمل النصوص ما لا تحتمله اللغة أو السياق أو الشريعة، بينما المقصوم لا يقول إلا بما أراده الله، بل هو الناقل الحقيقي لمقصود الوحي.

خامساً، التفسير بالرأي قد ينتهي إلى نتائج خطيرة على مستوى العقيدة، كمن فسر آيات الصفات بظاهرها فوق في التجسيم، أو من أولها بعيداً عن النصوص الأخرى فوق في التعطيل، بينما التفسير المقصوم يوازن بين النصوص، ويضع كل آية في موضعها، وبناءً عن الغلو أو التقصير.

ومن خلال هذا التباهي، تبرز مكانة التفسير المقصوم بوصفه صمام الأمان في عملية الفهم القرآني. ولهذا شدد أئمة أهل البيت على ضرورة الرجوع إليهم في تفسير القرآن، بل اعتبروا أن القرآن لا يفهم حق الفهم إلا من خلالهم، كما ورد في قول الإمام علي (عليه السلام) "ذلك القرآن، فاستنبطوه، ولن ينطق، ولكن أخبركم عنه، إن فيه علم ما مضى وعلم ما يأتي"..., فهم الناطقون بالقرآن، والمبيّنون له، وهم التأویل العملي له، وتجسيده في الواقع.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن الفارق الجوهرى بين التفسير بالرأي والتفسير المقصوم هو فارق في المرجعية واليقين: فالتفسير بالرأي يرجع إلى ظن البشر، بينما التفسير المقصوم يرجع إلى علم الله. الأول قابل للتغيير والنقد، والثاني مقصوم من الزلل، لأنه صادر من جعله الله حجة على عباده، ومن أوجب طاعته كطاعة الرسول.^{١٩}

وهنا تتجلى أهمية المرجعية المقصومة في عملية التفسير: فهي لا تقدم فهماً بشرياً للقرآن فحسب، بل تقدم التفسير الإلهي لكتاب الإلهي، التفسير الذي يربط بين النص والواقع، بين الحرف والمعنى، بين الشريعة والحكمة، وهي المرجعية التي تحقق وحدة الفهم الإسلامي، وتحفظ القرآن من التأويلات المتضاربة، التي مرت الأمة وأضفتها.

إن هذا التباهي العميق بين التفسير بالرأي والتفسير المقصوم لا يعني نفي الاجتهاد العقلي مطلقاً، بل يعني ضبطه بميزان العصمة، ورفره بنور الهدایة الإلهیة، ليكون الاجتهاد خادماً للحق، لا باباً إلى التفرق. فالاجتهاد مشروع ما دام لا يتجاوز حدود النص، ولا يعارض ما ثبت عن المقصوم، بل هو مكمل لفهم تفصيلي في ضوء كليات بينها أهل البيت (عليهم السلام). أما التفسير الذي ينطلق من الرأي الشخصي المجرد عن مرجعية العصمة، فإنه يعرض النص القرآني لخطر الانحراف عن مقاصده.

ولهذا، فإن المقارنة بين التفسير بالرأي والتفسير المقصوم ليست مجرد تمييز منهجي، بل هي مسألة وجودية في مسار الأمة: فـما أن تختار الفهم الإلهي المؤتوق الصادر من من له علم



الكتاب، أو أن تترك مصيرها لاجتهادات البشر المتفاوتة، وتدخل في متأهات الفرق والاختلافات.

٢٠

الخاتمة

بعد رحلة بحثية مطولة في عوالم التفسير القرآني ومناهجه، وتعمق في العلاقة بين النص القرآني والمرجعية المعمصومة، تبيّن أن التفسير ليس مجرد عملية عقلية لفهم النص، بل هو فعل تأويلي عميق ينقطع فيه الوحي مع الوعي التاريخي والمعرفي للمتلقي. ويتجلّ في دور المعمصوم ليس كمفسر تقليدي، بل كضامن لصحة المنهج وسلامة الفهم والتأويل.

ركّز البحث على تحليل الثنائيات الأساسية التي تحكم عملية التفسير، ولا سيما ثنائية النص والمرجعية. فالنص هو القرآن الكريم، حامل طبقات متعددة من المعانى والهداية، بينما المرجعية تمثلت في شخص المعمصوم من النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وأئمّة أهل البيت (عليهم السلام)، الذين يُعتبرون في المذهب الشيعي الامتداد الشرعي والطبيعي لفهم القرآن وتفسيره. وقد توصل البحث إلى أن القرآن دون المعمصوم يصبح عرضة للتأويلات المتضاربة والفهم المجتزأ والإسقاطات غير المنضبطة. فالنعمصوم، وفقاً للنصوص الروائية والمنهجية، ليس مفسراً عادياً، بل هو حامل للبعد الباطني والنهائي للنص، ودوره يتعدى الشرح والبيان إلى كونه مفتاح الفهم ومصدر الضبط والتقويم في التعامل مع النص الإلهي. كما كشفت المقارنة بين المدارس التفسيرية - خاصة بين المنهج الذي يستبعد المعمصوم ويعتمد على العقل المحسّن أو الروايات الظنية، والمنهج الذي يجعله محوراً لفهم - عن فروقات جوهيرية في النتائج المعرفية والعقائدية. فالمدرسة الأولى تؤدي إلى تعددية تأويلية تضعف سلطة النص، بينما تمثل المدرسة الثانية نموذج "الضبط التفسيري" القائم على علم لدني معمصوم من الهوى والخطأ. ومن النتائج المهمة أن الخطاب القرآني خطاب تكويني وهدائي، لا يحمل فقط تشيريات وأحكاماً، بل يتطلب مفسراً يعيش الحقيقة القرآنية ويتلبّس بها، وهو ما يتجسد في شخص المعمصوم الذي لا ينفصل عن القرآن، كما يشير حديث التقلين: "إني تارك فيكم التقلين: كتاب الله وعترتي". ...وعليه، فإن التفسير الصحيح للقرآن لا يتم بمعزل عن هذه المرجعية، ليس فقط لأنها تحمل علماً أكثر، بل لأنها تمثل الامتداد الشرعي والتكميني للوحي. إنه تصور معرفي يربط بين العصمة والهداية والفهم، وهو ربط ضروري للحفاظ على مصداقية القرآن ووحدته.

في الختام، يدعو البحث إلى إعادة بناء مناهج التفسير المعاصرة على أساس استحضار دور المعمصوم كضرورة معرفية ومنهجية، وليس مجرد خيار مذهبي. فالقرآن كتاب لا يُفهم بحيدار



مطلق، بل في إطار المرجعية المعلومة التي جعلت شرطاً لضمان فهمه الصحيح وحمايته من التحريف المعنوي والتسبيس.

النتائج

1. تعتبر مرجعية المعلوم في تفسير القرآن قضية جوهرية وليس هامشية، حيث تمثل نظام حماية معرفياً متعالياً يضمن فهماً دقيقاً للنص المقدس، بعيداً عن محدودية التجربة البشرية.
2. يتميز النص القرآني بتنوع مستوياته الدلالية (الظاهر والباطن، العام والخاص، المحكم والمتشابه)، ولا يمكن الإحاطة بها بدقة إلا من خلال العلم اللدني الذي يتمتع به المعلوم.
3. يعني التفسير بالرأي من هشاشة في الثبات ووضوح المقصود بسبب اختلاف المفسرين وتوجهاتهم، بينما يتميز التفسير المعلوم بالوحدة والاتساق والانسجام.
4. لم يكن المعلومون مجرد ناقلين للتفسير، بل كانوا المرجع التفسيري الحقيقي الذي يعبر عن القرآن تعبيراً حياً، ويربط بين النص والواقع، والحرف والمقصود، والظاهر والباطن.
5. رفض التفسير بالرأي في مدرسة أهل البيت لا يعني رفض العقل أو الاجتهاد، بل تقنيهما ضمن منظومة معرفية تحكم إلى المعلوم كمرجع أعلى.
6. أدى غياب المرجعية المعلومة إلى تعدد وتضارب الاتجاهات التفسيرية، مما ساهم في ظهور مذاهب متنازعة وتآويلات متناقضة، بينما كان الاعتماد على المرجعية المعلومة يمكن أن يحفظ وحدة الأمة فكرياً ودينياً.
7. تؤكد الشواهد القرآنية والروائية وجود علم خاص عند أهل البيت، وأنهم ورثة علم النبي ومفسرو كتاب الله، مما يبرر الحاجة إلى المرجعية المعلومة لفهم القرآن فهماً موثقاً في كل عصر.

النوصيات

1. ضرورة إعادة إحياء دور المعلومين (عليهم السلام) في تفسير القرآن ضمن الدراسات الأكاديمية والمعاهد القرآنية، عبر تقديم مشروع تفسيري متكامل يستند إلى أحاديثهم وتوجيهاتهم.
2. العمل على تنقية الساحة التفسيرية من الرواسب التي أدخلها التفسير بالرأي غير المنضبط، وذلك من خلال مراجعة التراث التفسيري المترافق، وتمييز ما يتوافق مع منهج أهل البيت (عليهم السلام) مما يتعارض معه، وخاصة في المسائل العقائدية والفقهية الحساسة.
3. ضرورة تعزيز الثقافة القرآنية في أوساط المجتمعات الإسلامية، من خلال ربط المسلمين بتفسير المعلومين (عليهم السلام)، وتبيين مكانة أهل البيت في عملية التفسير.



٤. تشجيع الباحثين في علوم القرآن والتفسير على إجراء دراسات مقارنة معمقة بين التفاسير المستندة إلى الاجتهد البشري، وتلك الصادرة عن المعمصومين (عليهم السلام)، من أجل بيان الفروق المنهجية والنتائج المعرفية.
٥. دعوة الحوزات العلمية والمؤسسات الدينية والمراکز البحثية إلى إنشاء موسوعات تفسيرية تُجمع كل ما ورد عن المعمصومين في تفسير الآيات القرآنية.

الهوامش

- ^١ الكليني، محمد بن يعقوب. (١٩٨٦م). الروضة من الكافي. ج، ٨، ص ٢٢٠
- ^٢ الطوسي، محمد بن الحسن. (٢٠٠٢م). الفهرست. ج، ٢، ص ٢٥١
- ^٣ النجاشي، أحمد بن علي. (١٩٩٥م). رجال النجاشي. ج، ١، ص ١٣٤
- ^٤ الطوسي، محمد بن الحسن. (٢٠٠٣م). الرجال. ج، ١، ص ١٥٢
- ^٥ الحر العاملي، محمد بن الحسن. (١٩٩٨م). وسائل الشيعة. ج، ٣٠، ص ٤٢١
- ^٦ المامقاني، عبد الله. (٢٠٠١م). تقييح المقال في علم الرجال. ج، ٢، ص ٣١٠
- ^٧ الحلي، العلامة. (١٩٩١م). خلاصة الأقوال. ج، ١، ص ٤٥
- ^٨ الخوئي، أبو القاسم. (١٩٩٠م). معجم رجال الحديث. ج، ١٢، ص ٢٤٥
- ^٩ الألباني، ناصر الدين. (١٩٨٥م). سلسلة الأحاديث الضعيفة. ج، ٤، ص ١٣٣
- ^{١٠} ابن الغضائري، أحمد بن الحسين. (١٩٩٤م). رجال ابن الغضائري. ج، ١، ص ٧٧
- ^{١١} الذهبي، محمد بن أحمد. (١٩٩٣م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. ج، ١، ص ٢٠١
- ^{١٢} ابن حجر العسقلاني. (١٩٩٢م). لسان الميزان. ج، ٣، ص ٥٥
- ^{١٣} الكشي، محمد بن عمر. (١٩٨٤م). اختيار معرفة الرجال. ج، ١، ص ٢١٢
- ^{١٤} السبحاني، جعفر. (٢٠٠٥م). أصول الحديث وأحكامه. ج، ١، ص ١١٩
- ^{١٥} الطبرسي، الفضل بن الحسن. (٢٠٠٠م). مجمع البيان في تفسير القرآن. ج، ٣، ص ٨٩
- ^{١٦} المدنى، علي ناصر. (٢٠١٠م). نقد علم الرجال بين السنة والشيعة. ج، ١، ص ١٤٤
- ^{١٧} العثيمين، محمد بن صالح. (٢٠٠٤م). شرح مقدمة في أصول الحديث. ج، ١، ص ٦٧
- ^{١٨} الذهبي، محمد بن أحمد. (١٩٩٣م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. ج، ١، ص ٢٤٨
- ^{١٩} هادي، محمد رضا. (٢٠١٢م). إشكالية الجرح والتعديل المذهبى. ج، ١، ص ١٩٢
- ^{٢٠} فضل الله، محمد حسين. (٢٠٠٧م). دراسات في علم الرجال. ج، ١، ص ١٥٤

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ابن الغضائري، أحمد بن الحسين. (١٩٩٤م) . رجال ابن الغضائري . تحقيق: السيد محمد الصدر . قم: مطبعة الضاياء .
٢. حجازي، عبد الفتاح. (٢٠٠٨م) . أصول التفسير بين السنة والشيعة . القاهرة: دار السلام .



٣. الحر العاملی، محمد بن الحسن. (١٩٩٨م) .وسائل الشیعه .تحقيق: عبد الرحيم الربانی الشیرازی. قم: مؤسسة آل البيت.
٤. الحلي، الحسن بن يوسف. (١٩٩١م) .خلاصة الأقوال في معرفة الرجال .قم: مؤسسة نشر الفقاہة.
٥. الخوئی، أبو القاسم. (١٩٩٠م) .معجم رجال الحديث .قم: مؤسسة النشر.
٦. رمضان، عدنان. (٢٠١٥م) .سلطة التفسير في الفكر الإسلامي: بين النص والمعمصوم والواقع .عمان: دار المدار الإسلامي.
٧. الزركشي، بدر الدين. (١٩٥٧م) .البرهان في علوم القرآن .القاهرة: دار التراث.
٨. السبزواری، مهدي. (٢٠١٠م) .القرآن والتفسير عند أهل البيت .بيروت: مركز الأبحاث العقائدية.
٩. السيوطي، جلال الدين. (٢٠٠٣م) .الإنقان في علوم القرآن .بيروت: دار الفكر.
١٠. الشهري، عبد الكريم. (٢٠٠٦م) .المطل والنحل .بيروت: دار المعرفة.
١١. الطباطبائي، محمد حسين. (١٩٩٧م) .الميزان في تفسير القرآن .بيروت: مؤسسة الأعلمی للمطبوعات.
١٢. الطبرسي، الفضل بن الحسن. (٢٠٠٠م) .مجمع البيان في تفسير القرآن .تحقيق: لجنة من العلماء .بيروت: مؤسسة الأعلمی.
١٣. الطبری، محمد بن جریر. (١٩٦٨م) .جامع البيان عن تأویل آی القرآن .القاهرة: دار المعارف.
١٤. الطوسي، محمد بن الحسن. (٢٠٠٢م) .الرجال .تحقيق: جواد القیومی .قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
١٥. القمي، علي بن إبراهيم. (١٩٨٧م) .تفسير القمي .قم: مؤسسة الكوثر.
١٦. الكشي، محمد بن عمر. (١٩٨٤م) .اختیار معرفة الرجال .تحقيق: حسن المصطفوی .قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
١٧. الكلینی، محمد بن یعقوب. (١٩٨٦م) .الکافی .تحقيق: علی اکبر الغفاری .طهران: دار الکتب الإسلامية.
١٨. المفید، محمد بن محمد. (١٩٩٣م) .أوائل المقالات .قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
١٩. النجاشی، أحمد بن علي. (١٩٩٥م) .رجال النجاشی .تحقيق: موسی الشیری الزنجانی .قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

Sources and References

The Holy Qur'an

- 1-Ibn al-Ghadha'iri, Ahmad ibn al-Husayn. (1994). Rijal Ibn al-Ghadha'iri. Edited by: Sayyid Muhammad al-Sadr. Qom: Al-Dhiya' Press.
- 2-Hijazi, Abd al-Fattah. (2008). Usul al-Tafsir Bayna al-Sunna wa al-Shi'a. Cairo: Dar al-Salam.
- 3-Al-Hurr al-'Amili, Muhammad ibn al-Hasan. (1998). Wasa'il al-Shi'a. Edited by: Abd al-Rahim al-Rabbani al-Shirazi. Qom: Al al-Bayt Foundation.
- 4-Al-Hilli, al-Hasan ibn Yusuf. (1991). Khulasat al-Aqwal fi Ma'rifat al-Rijal. Qom: Al-Fiqah Publishing Foundation.
- 5-Al-Khu'i, Abu al-Qasim. (1990). Mu'jam Rijal al-Hadith. Qom: Publishing Foundation.



- 6-Ramadan, Adnan. (2015). Sulat al-Tafsir fi al-Fikr al-Islami: Bayna al-Nass wa al-Ma'sum wa al-Waqi'. Amman: Dar al-Madar al-Islami.
- 7-Al-Zarkashi, Badr al-Din. (1957). Al-Burhan fi Ulum al-Qur'an. Cairo: Dar al-Turath.
- 8-Al-Sabzawari, Mahdi. (2010). Al-Qur'an wa al-Tafsir 'ind Ahl al-Bayt. Beirut: Markaz al-Abhath al-'Aqa'idiyah.
- 9-Al-Suyuti, Jalal al-Din. (2003). Al-Itqan fi Ulum al-Qur'an. Beirut: Dar al-Fikr.
- 10-Al-Shahrastani, Abd al-Karim. (2006). Al-Milal wa al-Nihal. Beirut: Dar al-Ma'rifah.
- 11-Al-Tabataba'i, Muhammad Husayn. (1997). Al-Mizan fi Tafsir al-Qur'an. Beirut: Mu'assasat al-A'lami lil-Matbu'at.
- 12-Al-Tabarsi, al-Fadl ibn al-Hasan. (2000). Majma' al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an. Edited by a committee of scholars. Beirut: Mu'assasat al-A'lami.
- 13-Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir. (1968). Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ayi al-Qur'an. Cairo: Dar al-Ma'arif.
- 14-Al-Tusi, Muhammad ibn al-Hasan. (2002). Men. Edited by Jawad al-Qayumi. Qom: Islamic Publishing Institute.
- 15-Al-Qummi, Ali ibn Ibrahim. (1987). Tafsir al-Qummi. Qom: Al-Kawthar Foundation.
- 16-Al-Kashi, Muhammad ibn Umar. (1984). Ikhtiyar Ma'rifat al-Rijal. Edited by Hasan al-Mustafawi. Qom: Al al-Bayt Foundation for the Revival of Heritage.
- 17-Al-Kulayni, Muhammad ibn Ya'qub. (1986). Al-Kafi. Edited by Ali Akbar al-Ghaffari. Tehran: Dar al-Kutub al-Islamiyya.
- 18-Al-Mufid, Muhammad ibn Muhammad. (1993). Awa'il al-Maqa'lat. Qom: Islamic Publishing Institute.
- 19-Al-Najashi, Ahmad ibn Ali. (1995). Rijal al-Najashi. Edited by Musa al-Shabiri al-Zanjani. Qom: Islamic Publishing Institute.